

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلية التربية
المجلة التربوية

منهجية برايان هولز *Brian Holmes' Methodology*

في دراسة التربية المقارنة

إعداد

أ.د/ نبيل سعد خليل جرجس

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ

كلية التربية - جامعة سوهاج

DOI: 10.12816/EDUSOHAG. 2020. 113425

المجلة التربوية. العدد التاسع والسبعون . نوفمبر ٢٠٢٠م

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

يعتقد برايان هولمز *Brian Holmes* أن التربية المقارنة علم تطبيقي عملي *Practical* بطبيعته، يقدم الأسس لحل المشكلات والقضايا التربوية، والتي قد تبدأ بالأنشطة الروتينية المدرسية والصفية، وتتسع لتشمل العلاقات بين النظم التعليمية والمجتمع. ولهذا لا يبدأ الإطار التحليلي لبرايان هولمز *Brian Holmes* بالمجتمع الأكبر *Larger Society* وتحديد المشكلة من خلاله، بل يبدأ هولمز *Holmes* بتحديد المشكلة من داخل النظام التعليمي أو المدرسي، ومن سياقه المجتمعي. مميّزاً في ذلك بين العوامل النابعة من داخل النظام التعليمي ذاته والعوامل المؤثرة فيه والتي تكون متضمنة في نسيجه القومي، وبين العوامل الأخرى التي يسميها بالعوامل عبر القومية *Transnational*.

ويعتقد هولمز *Holmes* بأهمية حل المشكلات في الدراسة المقارنة - وهو بهذا يتفق مع جورج بيريداي *George Bereday* - ويرى أن أهمية هذه الطريقة في إصلاح التعليم والتخطيط الرشيد له. وهو بهذا يؤكد على الأهمية النفعية لدراسة التربية المقارنة. ويرى هولمز *Holmes* أن هناك ضعفاً في منهج أو طريقة الاستعارة الثقافية من النظم الأخرى وهو يؤمن بأن المنهج التاريخي ليست له قيمة كبيرة، ذلك لأن التاريخ وإن كان مهماً في تفسير الظواهر التربوية فإن الأمر يحتاج إلى التنبؤ بالنتائج. ويشير هولمز *Holmes* إلى المنهج البراجماتي الذي يقوم على الطرق العلمية من أجل التوصل إلى التنبؤ وهو الهدف الأسمى للعلم، ويؤمن هولمز *Holmes* بأن العلم والفلسفة يرتبطان بعضهما ببعض ارتباطاً وثيقاً من حيث أنهما يستهدفان إلى التوصل إلى القوانين التي تفسر الظاهرة واكتشاف القوانين المتحركة في البيئة الاجتماعية.

ويرى هولمز *Holmes* أن هدف التربية المقارنة هو المساعدة على فهمنا لنظامنا التعليمي بصورة أفضل، واقتراح حلول بديلة للسياسات التعليمية لحل مشكلاتنا، والمعاونة في إجراء اختيارات حقيقية واقعية بين البدائل المختلفة. ويجب ألا تقع التربية المقارنة في خطر مساندة أو معارضة حل مقترح ما، فقط لمجرد الجدل أو التحيز الشخصي.

ويؤكد مدخل هولمز *Holmes* على إمكانية نقل الممارسات التعليمية من دولة لأخرى، ولعل هذا يؤكد على ضرورة الوصول إلى مبادئ أو قوانين عامة تحكم نظم التعليم في العالم. ولا يجب أن يفهم من ذلك أن هولمز *Holmes* من أتباع مدرسة الوضعية واستخدام المنهج الاستقرائي والذي يبدأ من ملاحظة الجزئيات للوصول إلى تعميمات كلية، ولكنه على

العكس يؤمن بالطريقة الفرضية- الاستدلالية، حيث تنطلق الفروض من خلال نظرية يمكن من خلالها التحقق من صحة الفروض والوصول إلى حلول للمشكلة المستهدفة موضوع البحث.

وتأثر هولمز *Holmes* أكثر ما تأثر بالتربية الأمريكية، وبخاصة الدور الذي لعبه جون ديوي *John Dewey* وزملاؤه في كلية المعلمين في كولومبيا في حركة التربية التقدمية، وقد كان لكتاب جون ديوي المعنون: «كيف نفكر» *How We Think* أثر واضح على فكر هولمز *Holmes* ومنهجه البحثي.

ويحدد جون ديوي *John Dewey* خطوات التفكير التألمي في الخطوات التالية:

- التعرف على المشكلة وتحديدها: إذ أن الإنسان غالباً ما يفكر عندما يكون في موقع مشكل أو محير، والباحث في هذه الخطوة يقلب مشكلته من جميع الوجوه ويحللها إلى عناصرها. ويحدد العناصر التي تتطلب البحث والدراسة، وهذا التحديد الدقيق يساعد الباحث على أن يحدد نوع البيانات المطلوبة.
- وضع فروض أو احتمالات لحل المشكلة: والفرض هو إجابة عن سؤال البحث، وهو حل مقترح أو محتمل للمشكلة، وكثيراً ما يوجه الفرض الباحث نحو الملاحظة وجمع المادة المطلوبة وتحديد مصادرها ووسائلها.
- اختبار مدى صحة الفروض: حيث يناقش كل فرض ليختبر مدى صحته، وقد يؤدي هذا استبعاد فروض، أو تعديل أخرى، أو إجراء تجارب، حتى يقف الباحث على مدى صحة فروضه.
- تطبيق النتائج: حيث يستخدم الباحث ما وصل إليه من نتائج ويفيد منها في مواقف جديدة.

كما تأثر هولمز *Holmes* بنظرية الثنائية الحرجة *Critical Dualism* لكارل بوبر *Karl Popper* أستاذ المنطق ومناهج العلوم بمدرسة الاقتصاد بجامعة لندن، وتقوم هذه النظرية على أساس أنه في أي مجتمع يمكن تحديد نوعين متميزين من القوانين: النوع المعياري *Normative* والمجتمعي *Sociological*، ففي بيئة الإنسان هناك عنصران: العنصر الطبيعي *Natural* والاجتماعي *Social* والتميز بينهما صعب لكنه يؤدي إلى التمييز بين القوانين الطبيعية مثل قوانين الفصول (الفصول المناخية) والجاذبية وحركة

الشمس والقمر... وبين القوانين المعيارية مثل قواعد السلوك والمحللات والمحرمات. والنوع الأول من القوانين عبارة عن حقائق طبيعية ما لم يثبت زيفها، أما النوع الثاني فهي مفروضة من جانب الإنسان ويمكن مخالفتها. ومن ثم فهي ليست حقائق وإنما موجّهات كجزء من النظم الخلقية أو القانونية.

وقد تأثر هولمز *Holmes* بخطوات كارل بوبر *Karl Popper* في التفكير الافتراضي الاستنباطي *Hypothetical- Deductive Thinking* ويقوم هذا التفكير على عنصرين أساسيين لحل المشكلة عملياً، هما:

- أنه من الضروري التعرف على المشكلة وتحديدّها تحديداً واضحاً ودقيقاً، ثم تحليلها إلى عناصرها ومكوناتها واكتشاف العوامل المؤثرة فيها، وذلك بتجميع المعطيات والبيانات ثم فرزها وفصل ما هو غير ذي علاقة بالمشكلة وإبراز ما هو مرتبط بها. وبهذه الطريقة تتضح المشكلة وتحدد أبعادها وتظهر القوى والعوامل المؤثرة فيها.

- إن مقياس صدق الفرضية هو قدرتها على التنبؤ بنتائج يمكن مشاهدتها بالفعل. فالفرضية لا تكون صادقة أو بمعنى آخر أنها لن تفسر الظاهرة أو تحل المشكلة، إلا إذا كانت النتائج المتوقعة منها يمكن مشاهدتها، وأن هذه النتائج تتفق بالفعل مع النتائج المستنبطة من الفرضية.

ووفقاً لهذين العنصرين فإن مدخل المشكلة يتطلب أن تمر الدراسة التربوية المقارنة بعدد من المراحل أو الخطوات تمثل كل أو بعض خطوات التفكير العلمي أو خطوات التفكير التأملي عند جون ديوي *John Dewey*، ويلخص برايان هولمز *Brian Holmes* خطوات مدخل حل المشكلة فيما يلي:

١- اختيار المشكلة وتحليلها:

يعتمد اختيار المشكلة على الباحث ذاته وخبرته بها، ومعرفة لأبعاد المشكلة، وأيضاً أهمية المشكلة بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه، ومن المهم التأكد من أن هذه المشكلة شائعة في عدد من بلدان العالم، لأنه من قبيل المعقول أن يكون اختيار المشكلة قائماً على أساس عموميتها في النظم التعليمية، ولعل من أكثر الطرق التي تفيد في اختيار المشكلة، هي التغيرات الناتجة من الانفجار المعرفي، والانفجار السكاني، وأيضاً الطموحات الجديدة للمجتمع. ويمكن تصنيف المشكلات بطرق عدة، وأشيع الطرق المستخدمة هو تصنيف المشكلات على أساس الطابع الغالب عليها مثال ذلك: المشكلات التعليمية ذات الطابع الاقتصادي، والمشكلات التعليمية التي يغلب عليها الطابع السياسي، وأخرى يغلب عليها الطابع الاجتماعي، أو تلك التي يغلب عليها الطابع العقدي الديني... وهكذا.

ويتجه عمل الباحث بعد اختيار المشكلة إلى تحليلها، ويتطلب هذا التحليل تحديد التغيرات غير المتزامنة في الإطار المعياري والإطار الخاص بالمؤسسات، أو في الإطار المعياري والإطار العقلي، أو في الإطار البيئي والإطار الخاص بالمؤسسات.

وهذه الأطارات هي:

- الإطار المعياري *Normative Pattern*: وهو ما ينبغي أن تكون عليه فلسفة المجتمع، ويستتبع ذلك ما ينبغي أن يكون عليه الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني وأيضاً السياسة التعليمية القومية.
- الإطار الخاص بالمؤسسات *Institutional Pattern*: ويختص هذا الإطار بالواقع الحالي للنظام التعليمي سواء من حيث سياسته التعليمية وإدارته أو مكوناته، وما يرتبط بهذا النظام من مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية.
- الإطار البيئي *Environmental Pattern*: ويشمل هذا الإطار تحليل مصادر الثروة الطبيعية للبلاد، والناحية الديموغرافية (السكانية) للبلاد، بهدف الوصول إلى تحديد المستوى الاقتصادي للبلاد.
- الإطار العقلي *Mental States*: ويتعلق هذا الإطار بما يقتنع به الشخص من تصورات أو أفكار متصلة بمشكلة البحث على المستوى المعرفي فقط، ولم يقتنع

بها على المستوى السلوكي، ومن ثم فإن هذا الشخص يسلك مسلكاً لا يتفق مع التصورات أو الأفكار التي يعرفها أو يعتقدونها.

وفى ضوء ما سبق يتضح أن تحليل المشكلة يعنى تحليل المشكلة في سياقها المجتمعي، ويتطلب ذلك إدراك التغير اللامتزامن من خلال تحديد (التغير/ اللاتغير)، والحاجة إلى نظريات في التغير الاجتماعي، والاستعانة بالثنائية الحرجة لكارل بوبر *Karl Popper*، واستخدام التصنيف المجتمعي *Taxonomy Societal* لتصنيف المشكلة (تعليمية- سياسية- اقتصادية- اجتماعية)، والحاجة إلى تحليل المشكلات الناتجة عن التغير في النمط المعياري وملاحظة أن بعض المشكلات قد تحدث نتيجة لعدم الاتساق في الأنماط المعيارية للأمة، أو بسبب الفجوة بين النظرية والتطبيق، أو بين المعايير وواقع الممارسات في المؤسسات التعليمية، أو اختلاف سرعة التغيير في المؤسسات المختلفة في المجتمع، أو وجود تغيير في أهداف التعليم (جانبي معياري) قبل إعادة تصميم وتنظيم المؤسسات التعليمية لتحقيق هذه الأهداف، أو وجود مشكلات بسبب الجانب البيئي (يفضل الاستعانة بثنائية كارل بوبر *Karl Popper*).

٢- صياغة الفرضيات لحل المشكلة (مقترحات السياسة):

يجب أن نشير إلى أن كثيراً من المشكلات التربوية لم يقترح لها سوى قلة من الحلول. وذلك لأن المشكلة الرئيسية هنا هي أن الحل الذي يصلح أو يناسب مجتمعاً ما لا يناسب مجتمعاً آخر. هذه الصعوبة تبدو بوضوح في حالة الدول النامية التي تقتبس حلولاً لمشكلاتها من الحلول التي ثبت أنها نجحت في الدول المتقدمة. وبالتالي فإن أي اقتراحات تبنى على أساسها السياسة التعليمية في دولة نامية على أساس مقترحات نجح استخدامها في الغرب هي عملية محفوفة بالمزالق، وأوضح الأمثلة على ذلك ما حدث لليابان تحت تأثير النفوذ الأمريكي بعد احتلالها في الحرب العالمية الثانية. وأحد الأدوار المفيدة التي يمكن لدارس التربية المقارنة أن يقوم بها في مثل هذا الموقف هو أن يحدد مجال الاقتراحات والاختيارات المناسبة لرسم السياسة في مثل هذه الحالات.

وفى ضوء ما سبق يتضح لنا أن هذه الخطوة تختص بدراسة السياسات التعليمية المختلفة لحل مشكلة البحث في دولة المقارنة، بما فيها الدولة التي تعاني من المشكلة. وتتمثل دراسة هذه السياسات في التعرف على الجهة المنوط بها صياغة هذه السياسة

والجهة المنوط بها إقرارها وكذلك الجهة التي تنفذها، ومن جانب آخر التعرف على نمط هذه السياسة ومدى تلبية احتياجات الفرد والمجتمع والمعرفة.

٣- تحديد العوامل ذات العلاقة :

يقول هولمز *Holmes* أن السياسة ينبغي أن تكون موجهة نحو هدف معين يعكس الآمال الاجتماعية المنشودة. ومن ثم من الضروري التوصل إلى قرار معقول في ضوء الاختيارات والاقتراحات المتاحة، وعلى الرغم من أهمية وصعوبة تحديد مثل هذه العوامل فإنها يجب أن توجه إلى توضيح تركيب المشكلة موضع الدراسة بجوانبها المختلفة.

ويعنى ذلك تحديد جميع العوامل أو المحددات التي تؤثر في نتائج السياسات (الطول)، وذلك بهدف التنبؤ بإمكانيات نجاحها أو فشلها. ويشمل ذلك تحديد البنية الأساسية (الاقتصادية- السياسية- الاجتماعية... إلخ)، واستخدام بعض الأساليب لتقليل هذه العوامل أو المحددات وتقدير وزنها النسبي، واختيار أكثرها ارتباطاً بالمشكلة مثل:

- العوامل الأيديولوجية (القيم- الاتجاهات- المبادئ والمعايير).
- العوامل المؤسسية النابعة من داخل المؤسسات التعليمية وممارساتها، وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى والجوانب الأخرى في السياق المجتمعي.
- العوامل الطبيعية (البيئية- السكانية- الموارد الطبيعية... إلخ).

٤- التنبؤ بنتائج السياسات (الطول) :

ويعنى به التنبؤ بمدى نجاح الحلول المستخدمة إذا ما وضعت موضع التطبيق. ويعتبر التنبؤ آخر مرحلة في خطوات التفكير النقدي، وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ فإنه لا يمكن تجاهله، ومن الضروري وضع معايير للنجاح بعناية. ومثل هذه المعايير يمكن أن يعبر عنها في صورة العدالة الاجتماعية، أو النمو الاقتصادي، أو النمو الفردي وما شابهها، وإلى جانب هذا ينبغي وضع معايير أيضاً للعائد الذي يعود على الفرد والمجتمع معاً.

وتعنى هذه الخطوة التنبؤ بمدى نجاح السياسات (الطول) المقترحة إذا ما وضعت موضع التطبيق في البيئة المراد التنبؤ لها. لذا يجب تصميم مقياس للحكم على مدى نجاح هذه السياسات (الطول)، ويتضمن هذا المقياس نوعين من الأهداف هما:

- أهداف بعيدة المدى: يعبر عنها في صورة مصطلحات مثل: الموقف السياسي والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ونمو الفرد، وتعد هذه المصطلحات بمثابة الأهداف العامة للسياسات التعليمية القومية.

- أهداف قصيرة المدى: تمثل العائد الذي يعود على الفرد والمجتمع معاً، منها على سبيل المثال: نمو التعليم كماً وكيفاً.

في ضوء ما سبق يتضح لنا أهمية هذه الخطوة الرئيسية والتي تنقسم إلى خطوتين فرعيتين هما: التنبؤ في ضوء القوى والعوامل والظروف، ومقارنة النتائج المتنبئ بها منطقياً بالواقع المشاهد.

وهذه الخطوة الأساسية (التنبؤ) تجعل للدراسة المقارنة فائدة نفعية، تتمثل في إصلاح التعليم وحل مشكلاته، كما أنها تضيف على التربية المقارنة صفة أساسية من صفات العلم.

ويتميز هذا المدخل بميزتين أساسيتين هما:

- أنه مدخل ينظر ويهتم بالمستقبل فهو يؤمن بأن الأهمية الكبرى للدراسة المقارنة لا تكمن في دراسة القوى والعوامل التي تقف وراء النظام التعليمي أو الظواهر التربوية وتفسرها، ولكن قدرتها على التنبؤ بإمكانيات نجاح أو فشل برامج وسياسات الإصلاح التعليمي، ومن ثم فإن هذا المدخل يسهم مساهمة كبرى في أغراض التخطيط التربوي والاجتماعي.

- أنه منهج قادر على تقييم نظم التعليم أو الظواهر التربوية المختلفة، لا الوصول إلى الحكم بأن هذا النظام أفضل من ذلك أو أن هذه السياسة تفضل عن تلك، ولكن للحكم على السياسة التربوية أو البرنامج الإصلاحي في ضوء طبيعة النظام وفي ضوء طبيعة الظروف والعوامل والقوى المحيطة به والمؤثرة فيه.

وقد يمكن القول بأن هذا المدخل كما هو واضح من اسمه - مدخل يصلح أساساً لدراسة المشكلات التربوية، وهو يعنى لذلك بالجانب النفعي المتمثل في وضع سياسات (حلول) يفترض الباحث إمكان تطبيقها حلاً لهذه المشكلات. هذا، وإن كان برايان هولمز *Brian Holmes* يؤكد على أن الهدف النفعي، ليس هو الهدف الوحيد لدراسة التربية المقارنة، حيث أن لها هدفها التنظيري.